في الرياض

رصد الأسرة الشاغرة بالمستشفيات آلياً

بدأت مدينة الرياض بتطبيق البرنامج الالكتروني لنظام «إدارة أسرة المستشفيات»، والذي يساعد في التعرف على وضع الأسرّة ومدى توفرها لاستقبال حالات الحوادث الطارئة التي تشهدها المدينة ، من خلال تقديمه لمعلومات وإحصاءات فورية ويومية عن معدل إشغال الأسرّة ومعدل بقاء المريض في المستشفى، ومعدل دوران السرير، ومدة انتظار المريض للحصول على سرير في الحالات الطارئة والروتينية، ليتم التعامل مع هذه المعلومات وفق المتطلبات، ويقدم النظام إحصاءات فورية، عن عمليات جراحات اليوم الواحد التي تجرى في مستشفيات وزارة الصحة ذات سعة ١٠٠ سرير فأكثر، والمستشفيات التابعة للقطاعات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، ورصد احتياجات المناطق المستقبلية من الأسرّة.

ويساهم النظام أيضاً في متابعة وتطوير الأداء في كافة المنشآت الصحية، وتقييم سرعة حصول المريض على سرير للخدمة الطبية في الحالات الطارئة والروتينية، فضلاً عن دوره في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع معدل التنسيق فيما بين الجهات المقدمة للخدمات الصحية في المدينة، والتأكد من جودة إدارة وتشغيل الأسرّة.

كما يتولى النظام إعداد ومراجعة الخطط الخاصة بإدارة الأسرّة في المستشفيات والإشراف على تنفيذها، وإعداد اللوائح التي تعمل على تنظيمها، وتسخير نظم المعلومات الحديثة لتحقيق السرعة والدقة في تبادل المعلومات، إضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية في المستشفيات بهدف الاستفادة منها في أعمال التقييم للخدمات المقدمة ، كما يتضمن نظام إدارة أسرة المستشفيات، برامج التدريب والتعليم المستمر للعاملين في هذا المجال، وتنظيم زيارات ميدانية دورية للمنشآت الصحية للتأكد من مدى التزامها بتطبيق البرنامج، كما خصص موقعاً للتعريف بالبرنامج وتواصل مع الجمهور على شبكة الإنترنت www.bmap.med.sa .

السماح بتسجيل المحاميات في نظام مزاولة المهنة

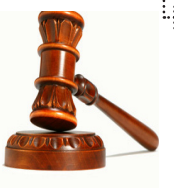

قال المستشار الإعلامي لوزير العدل فهد البكران «أنَّ وزارة العدل سمحت بتسجيل وقيد المحاميات في نظام مزاولة المهنة» ، موضحاً أنه سيتم شطب وإنذار مَن يتجاوزن اشتراطات وأساسيات النظام، وذلك نظراً لشمولهن بنظام المحاماة ، مشيراً إلى أنَّ المرأة تمارس المهنة كوكيلة غير مهنية من عقود عدة.

الجدير ذكره أن وزارة العدل قد أعلنت في وقت سابق، إمكانية إعطاء المرأة رخصة محاماة مشروطة، للترافع أمام الأجهزة القضائية، ومُقيدة بالترافع عن المرأة فقط، على أن تعمل وفق ضوابط المحاكم الشرعية لدخول النساء في أروقتها.

قريباً نظام إلكتروني لمنع سفر الأطباء المتورطين في الأخطاء الجسيمة

وفقاً لصحيفة «اليوم» ، فإنه سيتم تطبيق (نظام إلكتروني) قريباً لربط منع سفر الأطباء المتورطين في الأحداث الجسيمة إلكترونياً على مدار الساعة وذلك عبر عدة جهات حكومية.

حيث يرتبط بشكل آلي بنظام تسجيل الأحداث الجسيمة وأيضاً بالجهات الأمنية ليتم تسجيل منع السفر فوراً حال تسجيل أي حدث جسيم.

الجدير ذكره أنَّ اللائحة التنفيذية لمزاولة المهن الطبية نصت على أن حظر السفر على الممارسين الصحيين الذين يشكلون طرفاً في قضايا الأخطاء الطبية يأتي لفترات مؤقتة على أن لا يمتد منعهم من السفر لفترات تتجاوز ٣٠ يوماً منذ بداية التحقيق ، وأبلغت وزارة الصحة الإدارات الطبية والمديريات الصحية والمدن الطبية والبرامج العلاجية بعدم منع الأطباء من السفر إلى الخارج بعد تجاوز الفترة التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لمزاولة المهن الصحية، كما حددت الوزارة برنامج التأمين التعاوني ضد الأخطاء الطبية والمهنية بسداد أي حقوق مالية بناء على اشتراك الأطباء فيه بشكل إلزامي فضلاً على أن تقوم المؤسسات العامة والخاصة بسداد التعويضات التي يصدر فيها حكم نهائي إذا لم تتوافر تغطية تأمينية أو لم تكف وذلك ضماناً للحق الخاص.

مدير عام السجون يؤكد أنَّ السجون لن تستقبل أي موقوف دون مسوغ قضائي

أكد اللواء الدكتور علي الحارثي مدير عام السجون ، أنَّ السجون لن تستقبل في الوقت الحاضر أي موقوف دون مذكرة توقيف ، مطالباً جميع جهات التوقيف بإنشاء نظارات للتوقيف أو لإخلاء السبيل دون أن تأتي للسجون كما في السابق مشيراً في الوقت ذاته إلى وجود اتفاق مع إمارات المناطق ووزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنْ لا ترسل موقوفيها للسجون دون مسوغ قضائي.

وحول استقبال السجون لقضايا الفتيات المحالة من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال «لن تستقبل السجون قضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدون مذكرة توقيف كما في السابق ، ومن تُلقي القبض عليه الهيئة يجب أن يرسل للشرطة ومن ثم التحقيق والإدعاء العام ليتم إنشاء مذكرة توقيف وعلى أساسها تبعث الفتاة للسجون».